

عدد - 59

كوئزبات

فخرية تصدر عن
مركز المرأة العربية للتدريب
والبحوث - كوثر
ديسمبر/كانون الأول - 2015

البداية من السينغال :

مركز «كوثر» يوظف خبرته
لفائدة المرأة الإفريقية

تحدث لأول مرة في تاريخ فلسطين ويتولين مسنولية الإصلاح الاجتماعي

«مختارات غزة»...

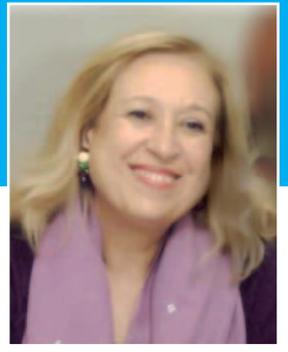
عندما تفترق المرأة الغزية حاجز المستحيل!

مبادرة GERPA

نحو تعزيز إدماج النوع الاجتماعي
في البحوث الاقتصادية لباحثات
وباحثي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

GERPA 

Gender Economic Research
and Policy Analyses



د. سكيّنة جوراوي
المديرة التنفيذية

خطة عمل جديدة 2017 - 2021

فلم يتوقّف المركز عن متابعة ومرافقة المشاريع وأثرها حتى بعد اكتمالها زمنيا وإداريا وماليا. بل ساهم في ضمان استدامة مشاريع التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال المشاريع المدوّرة للدخل، وتكامل برامج البحث والتثقيف، وفتح آفاق وأبعاد جديدة لم يشملها المشروع السابق.

وضمن المجال الاستراتيجي الأول لخطة العمل حول « تعزيز تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا»، أنجز المركز إصدارا تأليفيا « لمجموعة البحوث حول تحليل الدراسات الاقتصادية والنوع الاجتماعي » (جربا-GERPA) حول التمكين الاقتصادي، أردفه بعمل مكملّ مستند إلى نتائج البحوث ويتّصل بزيادة الأعمال أفضى بدوره إلى بعث مشاريع مدوّرة للدخل لفائدة النساء الريفيات وذات الأوضاع الهشّة بعدد من الدول العربية، أفضت كلها لتصوّر وتنفيذ مشروع تدريبيّ حول « التثقيف المالي » للمرأة والشباب والمجتمع المدني.

لقد أكّدت الدراسات التي أنجزها المركز أن الهشاشة الاقتصادية للمرأة تقف عائقا أمام مشاركتها في الفعل السياسي، وهو ما أوحى بتصوّر وتنفيذ مشروع يعزّز من قدرات وأدوار مكونات المجتمع المدني اعتبارا لدورها التثقيفي والتأطيري، وهو ما أفضى بدوره إلى استكشاف الحجم الحقيقي للعنف القائم على النوع

رغم الثورات والحروب والصراعات وحالة عدم الاستقرار التي سادت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، حيث أضحى العمل العربي المشترك صعبا إلى حد الاستحالة مع انهيار الكثير من الثوابت وتغير العديد من المفاهيم، فإن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» واصل تنفيذ خطته الاستراتيجية التي تنتهي بنهاية سنة 2016 محققا في الوقت ذاته نجاحات عديدة في مجال تمكين المرأة والشباب والنهوض بالقدرات المعرفية لهاتين الفئتين وتطوير مهارتهما في عدد من الدول العربية سواء في ما يتعلق بثقافة حقوق الإنسان والمواطنة والمساواة وعدم التمييز أو في مجالي التمكين الاقتصادي والسياسي وكذلك تعزيز قدرات المجتمع المدني وتثمين أدواره...

ولعلّ الخبرة التي اكتسبها المركز من خلال مراكمة التجارب من جهة وتعدد الشركاء والبرامج من جهة أخرى عناصر جعلته ينجح في تحقيق الأهداف التي تضمنتها الخطة الاستراتيجية في إطار رؤية واضحة وتوجهات محددة بدقة. ورغم أهمية الأنشطة والبرامج التي ينفذها «كوثر» فقد وضع مقاربة متكاملة تتجاوز مجرد التنفيذ إلى ضمان استدامة بعض المشاريع وتواصلها حدّ إحداث التغيير الحقيقي والملموس على مستوى قدرات ومهارات المنتفعات والمنتفعين بالمشاريع والبرامج وتأثير هذه الأخيرة على مواقفهم ومستويات عيشهم وخاصة وعيهم بما لهم من حقوق والمطالبة بها وممارستها.

الاجتماعي وقيادة المركز لمشاريع وأنشطة عديدة في المجال على المستويين الوطني والإقليمي لعلّ من أبرزها صياغة الاستراتيجية الإقليمية للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

وفي المجال الثاني للاستراتيجية والمتعلّق «بتقوية دور المرأة في تحقيق الاستدامة البيئية ودورها في إدارة الموارد المائية»، انطلق المركز بالمشروع العربي المتوسطي حول « تعزيز دور المرأة في المحافظة على الموارد المائية» ثم تطوير مؤشرات النوع الاجتماعي لإطعام المنظومة العالمية للمياه والفلحة -AQUAS TAT للمنظمة العالمية للزراعة، و مشروع «النوع الاجتماعي وإدارة الموارد المائية بالشراكة مع المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي».

وضمن المحور الاستراتيجي الثالث حول «إيجاد مناخ مؤسسي وسياسي داعم للنوع الاجتماعي»، خصّص المركز حيزاً من برامجه وأنشطته لتأهيل مكونات المجتمع المدني وتعزيز قدراتها وكفاءة الفاعلين فيها خاصة بعد أن أكّدت الدراسات والبحوث المنجزة دورها في تعديل الكثير من المواقف والاتجاهات، وفي مرافقة الفئات الاجتماعية الهشة ومساندتها من أجل تطوير قدراتها والانتفاع بالخدمات العامة بيسر.

لذلك دعم «كوثر» الجمعيات لتكون قادرة على الحوار البناء والتعاطي مع الأوضاع الصعبة وتبني مقاربات الحقوق والنوع الاجتماعي، واعتمد التشبيك والشراكة كصيغة للتنسيق والتكامل بين الفاعلين الميدانيين ولتثمين المؤهلات التقنية والمادية وتبادل التجارب الناجحة والخبرات. ومن هذا المنطلق جاء مشروع « ورقتي» لتطوير معارف المرأة والمجتمع المدني خاصة، بالنصوص القانونية والإجرائية المتصلة بأوضاع وحقوق المرأة والطفل والأسرة، فكان ذلك منطلقاً لعمل بحثي وتوثيقي أكبر وأشمل

تمثّل في إنجاز برنامج ضخم حول « المرأة والتشريعات العربية» كان من أهم مخرجاته تقرير تنمية المرأة العربية الخامس الذي تمّ إطلاقه في بداية سنة 2015 برعاية من صاحب السموّ الأمير طلال بن عبد العزيز والذي يشمل 20 دولة عربية. وكذلك تقرير «المرأة في الحياة العامة : النوع الاجتماعي، التشريعات والسياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» الذي أنجزه بالشراكة مع منظمة التعاون والتنمية (OCDE). وحتى يضيفي على المشروع جانبا عملياً وخصوصياً، أعدّ المركز وثائق الأنظمة القانونية country profiles من أجل تطوير التشريعات العربية حول حقوق المرأة وتمكينها، ومطوية لكل بلد من البلدان العربية التي شملها المشروع.

ولن يتوقّف الأمر عند هذا الحدّ، بل سيعمل المركز على عقد شراكات مع جُلّ الدول العربية من أجل الرصد والمتابعة والتعديل، وسوف يستغلّ في ذلك منظومته المعلوماتية والتوثيقية «بيت كوثر المرجعي لتبادل المعلومات».

إن مركز «كوثر» بتجربته وموقعه الإقليمي والعالمي، يستعدّ لوضع استراتيجيته الجديدة للفترة 2017-2021 التي سيستثمر خلالها قصص نجاحه والدروس المستفادة من مسيرته السابقة، الإيجابية منها والسلبية. من ذلك مثلاً اعتزامه بعث «مركز الامتياز للتحقيق المالي» الذي سيكون آلية تساهم في تجسيم توصيات جملة من البحوث ذات العلاقة وفي توفير المعلومة والمهارة الكافيتين للنساء والشباب المقبلين على مبادرات ومشاريع خاصة، وكذا لجمعيات المجتمع المدني حتى تتطوّر مؤسسياً وعلى المستوى الفردي. وسيكون هذا المركز رافداً جديداً ولبنة أخرى تضاف إلى الآليات الداعمة التي يستند إليها «كوثر» في عمله وهي : بيت كوثر المرجعي لتبادل المعلومات، ومركز كوثر لتدريب الإعلاميين، وشبكات كوثر حول النوع الاجتماعي والتمكين •

ضيف الحصنة... وزوجته

أن يقتنع الصحفي وصاحب المؤسسة الإعلامية ومختلف العاملين بها بمقاربة التعديل الذاتي ولا يقتصروا على وضع مدونة سلوك أو ميثاق شرف يسكن الرفوف فقط، بل يضعون خطة واضحة المعالم للالتزام بما تضمنته من فصول تنص على ضرورة التقييم مرة في الشهر حتى يمكن الوقوف على الإخلالات والعمل المشترك من أجل تجاوزها.

استبشرت كثيرا بما تضمنته مدونة سلوك إذاعة موزاييك الخاصة في تونس خاصة وقد نصت على ضرورة تبني قيمة المساواة ومقاربة النوع الاجتماعي لدى دعوة الضيوف للإدلاء بدلهم وإبراز مواقفهم والمشاركة في نقاشات الرأي العام تناغما مع الدستور والقوانين الثورية التي تنص على تكافؤ الفرص وعلى التناصف.

ولعلّ تسجيل آخر حلقة من سنة 2015 والذي تضمن تقييما من الموفق أحالنا إلى أن التشريعات والمدونات ومواثيق الشرف لن تكون كافية. فقد تجاوز حضور المتدخلين من الرجال نسبة الـ70 بالمائة لتبلغ نسبة حضور المرأة أقل من 26 بالمائة. كل هذه المؤشرات والأرقام قد تكون عادية في إطار الانتقال من الإعلام التابع والإعلام الحكومي... إلى إصلاح الإعلام والحرص على أن يلعب دوره الرقابي على كل السلط أساسا التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ولكن ما صدمني وجعلني أخشى على حرية التعبير وعلى مقاربة التعديل الذاتي أن تفشل وهي في بداياتها، هو رد المذيع الذي أجاب بكل ثقة في النفس وبكل استهزاء «...وماذا تريدني أن أفعل : هل أطلب من كل ضيف أن يأتي مصحوبا بزوجه؟؟!!!»

هذا الرد الذي يعكس جهلا بمقاربة النوع الاجتماعي وبطرق إدماجها في العمل الصحفي، يقزّم دور المرأة التونسية التي نجدها في الصفوف الأولى وفي مختلف المجالات الحقوقية والسياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والنقابية... تقود منظمات المجتمع المدني وتشارك في الانتخابات... ولكن يظلمها الإعلام مرتين، الأولى حين تغيب من كمنش أرقام علاقاته، والثانية حين يعتبرها غير مؤهلة لإثراء برامجه والمشاركة في إثراء النقاش العام، إضافة إلى ترويج تبريرات تافهة تمسّ من قيمة المرأة ومشاركتها في الشأن العام.

الإشكال إذن يرتبط بالعقلية ومهدى وعي الصحفي بضرورة تشريك المرأة لا لأنها نصف المجتمع فقط كما يستسهل البعض المشكل دون أن نسعى إلى الحل الجذري والمتمثل أساسا في تدريب الصحفيين على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي وتبني قيم الحرية والديمقراطية وعكس دور المرأة الهام في تحقيق التنمية. حتى لا نكرر مثل هذه الأخطاء القاتلة والتي دفعت المذيع لا إلى إقصاء المرأة فحسب بل الإصرار على تبعيتها للرجل ووصاية هذا الأخير عليها •

نحو تعزيز إدماج النوع الاجتماعي في البحوث الاقتصادية لباحثات وباحثي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

«مبادرة البحوث الاقتصادية المراعية للنوع الاجتماعي وتحليل السياسات» «جربا»، هي مبادرة مشتركة ما بين البنك الدولي ومركز المرأة العربية للبحوث والتدريب «كوثر» تنفذ في شكل مسابقة بحثية بالأساس، هي الأولى من نوعها في العالم العربي. فهي أول مسابقة للباحثين الاقتصاديين في دول المنطقة والمخصصة لتشجيع الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية المراعية للنوع الاجتماعي. يشارك فيها باحثون وباحثات درجات الدكتوراه وما بعدها في مسار تشاركي وتقييمي، حرصت المؤسساتان على ترجمة كل مرحلة من مراحلها إلى آليات تهدف إلى إيصال نتائج البحوث إلى صانعي القرار والمجتمع المعرفي في المنطقة، وخارجها. كما لم يترك الباحثون/ات دوها تأطير، بل كان الحرص على أن يكون مستواه عاليا يستجيب إلى مناهج البحث وأدواته العالمية. فكان أن ضمت اللجنة العلمية خيرة الخبراء الدوليين والعرب ترأسها البروفسير قاري باكر الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد.

لتمكين المرأة، الإصلاح الصحي ودور المرأة كمقدمة للخدمات الصحية ومستقبلها، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والريادة في مجال الأعمال، التحليل الاقتصادي للتمكين من وجهة نظر النوع الاجتماعي، فعالية مكافحة الفقر وتمكين المرأة.

وقد حظيت قضايا الفقر والتنمية البشرية بست دراسات وتلتها الدراسات الخاصة بمشاركة المرأة في العمل، والتحليلات الاقتصادية - الاجتماعية والتمكين من حيث النوع الاجتماعي بأربع دراسات لكل منها، فيما قدمت ثلاث دراسات في كل محور من المحاور الأخرى كالتعليم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال والصحة.

ووفرت المبادرة فرصة هامة للتعرف على جيل جديد من باحثي وباحثات العالم العربي والشرق الأوسط، من بينهم نسبة ملموسة تعمل في الجامعات الأمريكية والأوروبية، وقد أخذ هؤلاء على عاتقهم مهمة غرس وتجذير بعد النوع الاجتماعي في البحوث الاقتصادية، وهي مقارنة ناشئة في بحوث المنطقة.

وقد أفرزت المبادرة مجالات بحث تستوجب الاهتمام أكثر والتعمق في مساءلتها وفق مقارنة النوع الاجتماعي وهي تنتهي إلى حقول جديدة مثل السياسات المالية والموازنات الحكومية المراعية للنوع الاجتماعي، ودراسة الحاكمية في البلديات والمنظمات غير الحكومية والنقابات والأحزاب من وجهة نظر النوع الاجتماعي

انطلقت فكرة المسابقة البحثية من حقيقة أن العالم العربي قد تخلف عن بقية الأقاليم الأخرى في العالم من حيث مراعاة النوع الاجتماعي على صعيد المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إذ بالرغم من التحسن الملموس في أوضاع المرأة من حيث القدرة على الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية، إلا إنها ما زالت متأخرة جداً على صعيد المشاركة الاقتصادية والسياسية.

ولذلك، فقد توجه الاهتمام نحو تشجيع إدماج النوع الاجتماعي في البحوث والسياسات الاقتصادية من أجل تحسين قدرة وصول المرأة إلى الفرص الاقتصادية، وهو الأمر الذي يفتح الباب أمام قدرات ومواهب واسعة للاستفادة من زخم العوائد المالية لارتفاع أسعار النفط وخلق قطاع خاص أكثر تنوعاً. حيث يحتاج هذا الأمر إلى جيل جديد من الاقتصاديين المؤهلين الذين لديهم الإدراك اللازم لإدماج النوع الاجتماعي في الحياة الاقتصادية.

ولقد أثمرت سلسلة المسابقات، التي تراوحت مدة البحث لكل واحدة سنتين، عن استقطاب ستين مشاركة بحثية من مختلف دول المنطقة لأكثر من تسعين باحث وباحثة، تم اعتماد 27 منها لغايات الدعم، نوقشت في أكثر من محفل علمي بتونس ومصر والولايات المتحدة الأمريكية. ويتضمن الكتاب موضوع الإطلاق تسعة عشرة بحثاً من ضمن البحوث المختارة.

وتوزعت الأبحاث ما بين عدة محاور وموضوعات دراسية، مثل المشاركة النسائية في قوة العمل، التعليم والتدريب كمحرك

مركز «كوثر» يوظف خبرته لفائدة المرأة الإفريقية

احمد عبد الناظر - تونس

تقوم رؤية مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» على التلازم بين مختلف عناصر التمكين المعرفي والسياسي والاقتصادي والمجتمعي للمرأة التي تجعل من اكتساب المهارات والمشاركة في دائرة الإنتاج والقدرة على الوصول إلى عناصر الدخل والاستقلالية المالية، عناصر ضرورية تساعدها على تحسين وضعها الأسري والمجتمعي وممارسة حقوقها في المشاركة وإبداء الرأي واتخاذ القرار .

وتفشي الأمية إلى عدم ممارسة فئة كبيرة من النساء لحقوقهن الأساسية في القرار والاختيار والمشاركة سواء ضمن الحيز الخاص أي الأسرة، أو ضمن الحيز العام أي المجتمع المحلي والوطني.

ومثلما أبرزته تقارير المراجعة لبرامج عمل المؤتمرات الدولية ذات الصلة بالسكان والتنمية (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة وقمة المرأة ببيجين...)، ولأهداف الألفية للتنمية، فإن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية المستدامة والتقليص من مستويات الفقر لا تتحقق في ظل التمييز والإقصاء والفوارق بين الجنسين وبين المجموعات. لذلك تأكد، بما لا يضح مجالاً للشك، أن المساواة بين الجنسين في كل مظاهرها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكذا المشاركة الفعلية للمرأة، هي إحدى أهم رهانات التنمية في كل مكان وفي المجتمعات النامية بالخصوص.

ولعل ما يبرر مثل هذا التوجه، أن المرأة لا تزال في كثير من أنحاء العالم تعاني من عديد أشكال التمييز واللامساواة وتقلص الفرص أمامها ومحدودية مشاركتها المجتمعية وذلك بفعل عديد العوامل لعل من أهمها الأوضاع غير المستقرة والأزمات الاقتصادية والمنظومات التشريعية غير الداعمة وأحياناً المكسرة للإقصاء والتمييز والتهميش وتواضع القدرات المعرفية والمهارية للمرأة وغيرها من العوامل التي كان من نتائجها تأنيث الفقر أكثر وارتفاع نسب البطالة لدى النساء وتدني القدرة الشرائية للنساء الريفيات وأسرهن خاصة، وتمركز النساء في القطاع غير المهيكل/ غير النظامي والهامشي، وعدم قدرتهن على الوصول إلى آليات التمويل المتوفرة، وانخفاض نسبة مشاركتهن في الهياكل الاجتماعية والمهنية وعدم حصولها على الموارد والخدمات. وقد أدى الفقر وانعدام الأمن الاقتصادي ومستويات التعليم المتواضعة

وتسعى مشاريع «كوثر» للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة إلى اعتماد مقاربة مندمجة تجمع بين محاور حقوق الإنسان ومبادئ المواطنة والنوع الاجتماعي، بهدف رفع درجة وعي النساء بحقوقهن وأفضل الأساليب والصيغ للتمتع بها وممارستها إضافة إلى توفير الفرص لهن للمشاركة الاقتصادية وتحسين الدخل وظروف العيش.

انطلاقاً من هذه المبادئ والقناعات، عزز المركز أبعاده الفكرية والبحثية والتدريبية بعدد عمليّ مكمل ومساند متمثل في بعث مشاريع مدرة للدخل لفائدة النساء، خاصة منهن الريفيات والمهمشات، في عدد من البلدان العربية مثل السودان وموريتانيا واليمن وتونس وفلسطين، وذلك في إطار شراكات ثلاثية بينه وبين جهات داعمة مادياً وفنياً، وأخرى محلية من المجتمع المدني تتولى التنفيذ الميداني بتأطير ومرافقة من «كوثر».

الفردى السنوى فهو لا يتعدى 2174 دولارا أمريكيا مقارنا بالقدرة الشرائية، (UNDP).

وتحتل السنغال المرتبة 163 عالميا فى ترتيب البلدان حسب مؤشّر التنمية البشرية الذى يساوى 0.485 سنة 2013 (تقرير التنمية البشرية 2014) وهى من ضمن مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة. وحسب نفس المصدر، يبلغ دليل الفوارق بين الجنسين 0.537 ويحتل بذلك السنغال المرتبة 119 عالميا، كما يرتفع معدّل وفيات الأمهات إلى مستوى عال يبلغ 370 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حيّة، ولا تتعدى نسبة الإناث من ذوات التعليم الثانوى على الأقل 7.2% فى حين أن حوالى 60% من النساء هن أميات.

وفى البلدان ذات الدخل المنخفض مثل السنغال، حيث تمثّل الزراعة ما قدره 32% من الناتج الداخلى الخام ويعيش 70% من السكان الفقراء فى المناطق الريفية، تمثّل النساء قوّة تشغيليّة زراعيّة هامّة سواء كانت نشيطة ومنتجة أو معطّلة بفعل عديد العوامل، وهى تتدخل



مببرات الاختيار

بحجم سكان يقدر بـ 14,6 مليون نسمة، لا تزال نسبة النمو الديمغرافى بالسنغال مرتفعة إذ تبلغ 2.8% بحسب تقرير عام 2011 للمكتب المرجعي للسكان (3% خلال الفترة 2000-2014 : قاعدة بيانات البنك الدولى). وتسجّل نسبة الفقر مستوى عالياً فهى تقدّر بـ 46,7% من مجموع السكان حسب خط الفقر الوطنى، فى حين يشمل الفقر المدقع 45.1% من السكان (تقرير التنمية البشرية 2014) وتصرّح بعض المصادر أن 60% من السكان يعيشون بـ 2 دولارا يوميا. أما الدخل

ولا يساهم التمكين الاقتصادى للمرأة فقط فى التقليل من الفوارق القائمة على النوع الاجتماعى فحسب، بل ينشّط أيضا قدرات المرأة ويقوّي ثقّتها بنفسها ويعزّز فرص المشاركة واتخاذ القرار أمامها، ومن شأنه أيضا أن يحدّ من الفقر ويحفز النمو بشكل مباشر من خلال زيادة مشاركة المرأة فى قوة العمل والإنتاجية والدخل، وأيضا وبشكل غير مباشر من خلال ما يجرّه من انعكاس إيجابى على رفاه الأطفال. وأكّدت الدراسات المنجزة أن مشاركة المرأة فى الدورة الاقتصادية تساهم فى تطوير معدلات النموّ الوطنى بنحو 40%.



لقد حصلت القناعة لدى «كوثر» وشركائه الاستراتيجيين بصواب هذا النهج، وهو ما ساهم فى نجاح مبادراته بعدد من الدول العربية، وطُلب منه استثمار خبرته وتجاربه الناجحة لفائدة المرأة فى بعض الدول الإفريقية وتمّ التوافق على أن تكون أولى تدخلاته فى السنغال لتليها فى مرحلة ثانية الكوت ديفوار .



بالسينغال وتحدياته، وعلى خلاصة المهمة الاستقصائية التي قام بها على الميدان وعلى التحاور مع العديد من الأطراف المعنية وخاصة من المجتمع المدني السنغالي، بعث مشروعين مدرّين للدخل لفائدة النساء بأربع مناطق ريفية من السنغال يتمثلان في تركيز وحدة لتحويل المنتجات الزراعية المحليّة وتعليبها وتسويقها (حبوب، خضر وغلّال، عجين الفول السوداني وغيرها)، ومزرعة للدواجن لإنتاج البيض والدواجن وتسويقها.

وتتولّى النساء المنتفعتات بالمشروعين (حوالي 200 امرأة ريفية بصفة مباشرة في مرحلة أولى ويمكن أن يتضاعف العدد في مراحل موالية) العمل والإنتاج ضمن المشروعين بعد تلقي تكوين تقني حول طرق الإنتاج والتعليب والتسويق، وكذلك تكوين في مجالات أخرى تساعد على نجاح المشاريع واستدامتها مثل: النوع الاجتماعي والحقوق، التثقيف المالي، العنف القائم على النوع الاجتماعي...

ومع ذلك تتوفر عديد الفرص والعناصر الإيجابية والدافعة للنهوض بالمرأة في السنغال والتي يمكن أن تساهم في تغيير الأوضاع، ولو جزئياً، على غرار إنشاء إدارة التكافؤ والمساواة بين الجنسين، واعتماد استراتيجية وطنية في المجال منذ عام 2005، وهو ما يؤشّر لإرادة سياسية واضحة للنهوض بأوضاع المرأة ورفع كل أشكال الحيف والتمييز عنها. كما يتوفر بالسنغال نسيج من المجتمع المدني المهتمّ بقضايا المرأة وتمكينها الاقتصادي والمجتمعي. إضافة إلى تعدّد إنشاء «المجمعات ذات المصلحة الاقتصادية G.I.E» والتعاضديات والتي تركّز أساساً على الأنشطة الملائمة لخصوصيات المجتمعات المحليّة وخاصة تحويل المنتجات الزراعية، ذلك أن 2% فقط من هذه المنتجات يقع تحويلها بدول غرب إفريقيا ومن بينها السنغال.

لكل ما تقدّم، بادر مركز «كوثر»، بناء على خصوصيات الوضع بعدد من المناطق الريفية

بكتافة في إنتاج المحاصيل الزراعية وتؤمّن بالتالي جزءاً هاماً من الحاجيات الغذائيّة. إلاّ أن المرأة الريفية في السنغال تواجه في ذلك عديد التحديات مثل صعوبة ملكيتها للأرض وصعوبة الاستفادة من خدمات السوق الماليّة الضرورية لتمويل المشاريع الصغرى، والتوزيع غير العادل للثروات، وتقلّص فرص المشاركة وإبداء الرأي، والتمييز القائم على النوع، وارتفاع نسب الأمية، وارتفاع نسبة الأسر التي ترأسها امرأة والمقدّرة بـ30% بدول غرب إفريقيا. كل ذلك يحدّ من مشاركتها في الحركة التنموية في إطارها المحلي ويتسبّب في تعطيل طاقة كبيرة كان يمكن أن تساهم بقسط محترم في التنمية البشرية على المستويين المحلي والوطني.

ومن تداعيات هذا الوضع أن يزيد من نسب الفقر لدى النساء، وأن يحدّ من فرص انتفاع المرأة الريفية وأفراد أسرتها بالخدمات التعليمية والصحيّة والاجتماعية حتى وإن توفّرت.



أهداف المشروع

أهدافها العملية في :

للمشاريع والتأسيس لبيئة رسمية
ومجتمعية داعمة له.

ومقاربة تشاركية شاملة، يسعى المشروع إلى خلق نموذج للتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية قائم على نهج حقوق الإنسان، وإرساء صيغ العمل الجماعي المجدي ضمن إطار يضمن المحافظة على المحيط ويؤمن استدامة المشروع. كما يقع التركيز على المشاركة الحقيقية للمرأة لا فقط في التنفيذ وإنما أيضا في الاختيار والإدارة وفي اتخاذ القرارات والتسيير والمتابعة. وتتضمن المنهجية المعتمدة تعزيز القدرات الإدارية والإدارة المالية وتقنيات الإنتاج والامتثال للمعايير الوطنية في ذلك وتعزيز قدرات التسيير والشفافية والنجاعة لدى الشركاء الميدانيين. ومن عناصر ضمان النجاح للمشروعين، كسب تأييد المجتمعات المحلية ودعمها، وكذلك تشريك الخلايا المحلية للجمعيتين المسؤولتين على الإنجاز والمتابعة الميدانية •

تحسين المستوى المعرفي للنساء بحقوقهن وفرص مشاركتهن الاقتصادية والمجتمعية
تثمين المنتوجات الفلاحية المحلية والقدرة على تحويلها محليا من طرف النساء
تيسير المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة من خلال خلق أنشطة مدرة للدخل
إنشاء وتجهيز وحدة لتحويل المنتجات الزراعية وأخرى لإنتاج الدواجن والبيض بأربع مناطق ريفية تديرها وتشرف عليها النساء المنخرطات في المشروع
تعزيز قدرات المرأة الريفية في مجال تقنيات تحويل المنتجات الفلاحية وإنتاج الدواجن والبيض، والتعبئة والتغليف والتسويق .
كسب الدعم والمساندة المحلية

ويحرص مركز «كوثر» على أن تكون مقارباته في التدخل مندمجة، بحيث تعزز قدرات النساء المنتفعات، لا فقط في المجال التقني الذي ستشتغلن فيه، بل أيضا في مجال إكسابهن القدرة والمستوى الذي يساعدهن على المواصلة والمبادرة حتى بعد انتهاء المشروع. كما يحرص على تنمية قدرات الشركاء المكلفين بالإنجاز في مجال النوع الاجتماعي والحقوق والإدارة السليمة والشفافة.

وقد وجد مركز «كوثر» الدعم والمساندة من كل من البنك الاسلامي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية بإفريقيا الذين اقتنعا بمقاربتهم وقَدَّرا خبرته وكفاءة إطاراته، فساهما، من خلال التمويل، في انطلاق المشروعين المدَّرين للدخل لفائدة النساء بالسينغال خلال سنتي 2016 و 2017، الذين تتلخَّص

مشروع تطوير مهارات المجتمع المدني في مجال المرافقة وإدارة الصراعات المجتمعية :

نشاط المجتمع المدني من التنافر إلى التكامل

المهمشة والمغيبّة بالمفاهيم السياسية وبأهم متطلبات المرحلة الانتقالية التي تمرّ بها البلاد ودورهم فيها، وقد كانت مساهمتها في ذلك أكثر كثافة وأوضح تأثيراً من مساهمة الأحزاب السياسيّة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التغيير لم يحصل فقط على مستوى عدد الجمعيات الجديدة بل وخاصة في الانتقال من مجتمع مدني مزيف وصوري وغير موثوق فيه يدور في فلك النظام في غياب ثقافة التّوّع والاختلاف، إلى مجتمع مدني مستقلّ وقريب من مشاغل المواطنين وانتظاراتهم.

ولئن تمرّ البلاد اليوم بمنعرج حادّ تقلّص فيه الحوار بين الفرقاء والفاعلين السياسيين إلى حدوده الدنيا وتفاقت فيه أزمة الثقة بينهم، تبقى نسبة كبيرة من مكونات المجتمع المدني وخاصة منها الجمعيات والمنظمات غير الحكومية هي الضامن الأبرز لعدم الارتداد إلى مربّع الديكتاتورية وللتمسك بالوحدة الوطنية باعتبار استقلاليتها عن الأحزاب والتيارات وولائها للوطن فقط، واستناداً إلى الثقة التي تحظى بها لدى شقّ كبير من المجتمع، وهي ثقة لم نلاحظها في الأحزاب السياسيّة وهو ما يؤكّده مثلاً عزوف نسبة هامة من الشباب والنساء (بين 60 و 70 %) عن المشاركة في الانتخابات الأخيرة ما بعد الثورة.

إن المراهنة على مكونات المجتمع في هذه المرحلة هو خيار محوري في العملية الديمقراطية، لذلك فإن مساندة ومرافقتها لا يمكن إلا أن يساهم في التطوير الكمي والنوعي لأثر تدخلاتها ومبادراتها على الفئات التي تتجه إليها وخاصة منهم النساء وعلى المشهد الديمقراطي الانتقالي بصفة عامة.

في هذا الإطار، يتدخل مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث منذ سنوات ويعمل في برامج على المساهمة، في تطوير كفاءات جمعيات من المجتمع المدني حديثة التكوين حتى تكون قادرة على تعزيز معارف وأداء النساء والشباب من أجل ممارستهم لحقوقهم السياسية

بعد سنوات على نجاح الثورة التونسية في تغيير نظام الحكم، لا تزال الأوضاع المجتمعية السياسية والفكرية والثقافية ترتج وتتحرك في كل الاتجاهات وأحياناً من النقيض إلى النقيض، وازداد الصراع القيمي حدة وكثافة بين الأطياف السياسية وأصحاب المذاهب والتوجهات الفكرية والعقائدية، ولم تتناغم الرؤى حول مفاهيم ومبادئ هي من صميم حقوق الإنسان والديمقراطية مثل المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص والمشاركة وحق التعايش مع الاختلاف...



وبالرغم مما قطعته المرأة التونسية من أشواط في مجال الحقوق والمساواة، تعتبر مسألة تمكينها والممارسة الكاملة لحقوقها السياسية والمدنية والاقتصادية، وتحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين من أكثر الميادين التي تتطلب المزيد من استنفار الجهود والعناية من قبل راسمي السياسات والحكومات والمجتمع المدني على السواء.

لقد ساهم انبعاث عدد كبير من الجمعيات إثر الثورة في خلق بيئة داعمة وميسرة لمساهمة المجتمع المدني في إثراء المعارف وتعديل المواقف وتغيير السلوك خاصة وأن الكثير منها اختارت أن تشتغل على قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية والمواطنة المسؤولة بما في ذلك التثقيف السياسي وتوعية المرأة والشباب والفئات



كيفية الحوار والتواصل البناء وقبول الآخر باختلافاته بل أيضا من خلال صناعة قيادات تغييرية قادرة على فض النزاعات المحلية كثيرة الانتشار في عديد من المناطق في تونس وبين فئات مختلفة.

النجاح في ذلك يعتمد بالأساس امتلاك الأفراد والجمعيات لمكانة متميزة من ناحية ولقدرات ذاتية ومؤسساتية تخول لهم ذلك. فالنجاح في مهمة التوفيق يستدعي الحياد التام مهما كانت الأطراف والمواضيع ويتطلب مهارات عالية في التواصل والحوار من ناحية وشخصية قوية ومتزنة. هذا يتطلب سنوات من التعلم والتمرس. وهذا ما عمل عليه مركز كوثر في الأشهر 15 الأخيرة.

يلاحظ أيضا في هذه الأوساط المحلية غياب التواصل بين الجمعيات والمتدخلين من السلط المحلية في تنمية المناطق التي ينشطون فيها ويعود سبب ذلك إلى علاقة القطيعة شبه التامة بين الناشطين من المجتمع المدني الذين يرون في هذه السلط رغبة في السيطرة وبين المسؤولين المحليين الذين يرفضون تدخل هذه الجمعيات في الشأن المحلي لذلك كان تجسير العلاقة بين الطرفين وخلق علاقة تكامل لا تنافر بين كل الأطراف المتدخلة في الشأن المحلي من أهم المكاسب التي سيحققها هذا المشروع ●

والاجتماعية والاقتصادية من ناحية، وعلى حسن التعامل مع الأوضاع الصعبة وإدارة الصراعات استنادا لمبادئ حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي وتعتمد صيغ الشراكة والتشبيك ضمن مقاربة العمل حسب الكفايات من ناحية أخرى.

لماذا نختلف ونحن نعمل من أجل هدف مشترك؟ سؤال قد يطرحه العديد من الناشطين المجتمعيين في تونس، فهؤلاء رغم أن خدمة المجتمع أو خدمة فئة مخصصة من هذا المجتمع تجمعهم إلا أنهم يجدون أنفسهم في الكثير من الأحيان في خلافات قد تؤثر على نجاعة عملهم ويقدمون صورة تسيء لهم. مركز كوثر يعمل على تجاوز هذا التنافر ليحوّله إلى تكامل يخدم المجتمعات المحلية. ويسعى إلى تمكين الجمعيات ودعمها للتدخل الفاعل والناجع لفض النزاعات والتأسيس لمجتمع محلي متناغم رغم الاختلاف.

برنامج الدعم للجمعيات المحلية الذي وضعه مركز كوثر، يؤسس لصورة جديدة للجمعيات تجعلها محل ثقة المواطنين والمواطنات ومحل ثقة من كلّ الأطراف الفاعلة في الوسط الذي تعمل فيه هذه الجمعيات وذلك ليس فقط من خلال التدخل لنشر وتقاسم

السيدة مريم الجري، منسقة مشروع «تطوير مهارات المجتمع المدني

وقدراته القيادية في مجال التدريب والمرافقة وإدارة الصراعات المجتمعية»

الحضور المتميز للجمعيات في المجتمع المحلي غايتنا

الحديث عن مشروع «تطوير مهارات المجتمع المدني وقدراته القيادية في مجال التدريب والمرافقة وإدارة الصراعات المجتمعية» يستدعي ضرورة التوقف مع منسقة السيدة مريم الجري التي عاشت كل مراحل هذا المشروع للتحدث عن التحضيرات التي حصلت قبل الشروع والمراحل التي قطعها والنتائج التي حققها إلى حد الآن.

الإنسان والنوع الاجتماعي وتعتمد صيغ الشراكة والتشبيك ضمن مقاربة العمل حسب الكفاءات.

ماهي أهداف المشروع ؟

المشروع بدأ في جوان 2014 بغاية الرفع من قدرات المجتمع المدني المحلي ليصبح له إشعاع وخلق قيادات محلية قادرة في المستقبل على لعب دور توفيقا في النزاعات المحلية سواء كان ذلك داخل الجمعية أو في محيطها أو مع السلطات المحلية. وقد رسمنا هذه الأهداف بعد دراسة لواقع الجمعيات وللبيئة التي تتحرك فيها وما يعترضها من صراعات .

هذا جيد فما هي الخطوة الأولى التي تمّ قطعها لتحقيق هذه الأهداف النبيلة ؟

البداية كانت من خلال إعلان طلب تقديم ترشحات موجه للمجتمع المدني التونسي نشر في مواقع الكترونية ووقع فيه تحديد شروط الترشح مثل أن تكون الجمعية مسجلة في الرائد الرسمي وأن يكون إنشاء الجمعية وقع بعد 14 جانفي 2011 وأن تكون للجمعية موارد بشرية تضمن لها التدخل على الميدان وأن يتعهد العضو أو العضوة بالجمعية بأن يمرر كل المعارف التي يتلقاها من المركز إلى كافة الأعضاء والعضوات الآخرين ...



وبأهم متطلبات المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد ودورهم فيها. هذا التنوع في المجتمع المدني قابله ارتفاعا لمنسوب الاختلاف في الحياة السياسية وصل في بعض الأحيان إلى حدّ الصراع العلن. من هنا فكر مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث « كوثر» في النأي بهذا المجتمع المدني الوليد عن الصراعات والمحافظة على استقلاليتها من خلال لعب الدور المنوط بعهدته من خلال المساهمة في تطوير كفاءات جمعيات من المجتمع المدني حديثة التكوين حتى تكون قادرة على تعزيز معارف وأداء النساء والشباب من أجل ممارستهم لحقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى حسن التعامل مع الأوضاع الصعبة وإدارة الصراعات استنادا لمبادئ حقوق

أولا كيف بدأت فكرة هذا المشروع ؟

المشروع انطلق من قراءة متأنية لواقع الجمعيات في تونس ما بعد الثورة ، فالكل يعلم أن عدد الجمعيات تضاعف بعد الثورة بعد أن كان يعاني التضييق الإداري والقانونية قبلها. هذا العدد الهام من الجمعيات وُلد واقعا جديدا من أهم ملامحه خلق بيئة داعمة وميسرة لمساهمة المجتمع المدني في إثراء المعارف وتعديل المواقف وتغيير السلوك خاصة وأن أغلبها اختارت أن تشتغل على قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية والمواطنة المسؤولة بما في ذلك التثقيف السياسي وتوعية المرأة والشباب والفئات المهمشة والمغنية بالمفاهيم السياسية



وضامن لمشاركة النساء والشباب والمحور الثالث، مجتمع مدني فاعل في إعداد ومتابعة ومراقبة ميزانيات الجماعات المحلية.

هل ستوسعون في عدد الجمعيات المشاركة في المشروع وفي تغطية مناطق أخرى من البلاد؟

هذا صحيح حيث سنشرع في دورات تدريبية لـ 10 جمعيات أخرى ثم تدخل ميداني جماعي وذلك من خلال محور أساسي هو القيادة التغييرية لفض النزاعات المحلية.

ختاماً كيف تقيمون المشروع إلى حد الآن ؟

نحن راضون تمام الرضا على ما حققته الجمعيات المشاركة في المشروع والتغيير الحاصل. فقد باتت تحظى بمكانة خاصة في مجتمعاتها المحلية وأصبحت ملاذاً يتمّ اللجوء اليه للمشورة للبعض ولفض النزاعات للبعض الآخر وهو أمر غاية في الأهمية ، لكننا ما نزال نطمح إلى أكثر حرفية من الجمعيات من خلال تركيز آليات عمل دائمة ومستمرة وهو أمر يتطلب بعض الوقت ومراكمة الخبرات والتجارب ربما يتحقق في يوم ما •

هذا الطرف للطرف الآخر وهو ما خلق شراكة بين المجتمع المدني والسلط المحلية .

هل سعيتم إلى خلق شراكة بين الجمعيات المنتفعة من المشروع ؟

بالطبع إضافة إلى الشراكة مع السلط المحلية هناك شراكة وتواصل بين الجمعيات . تتجسد هذه الشراكة في أشكال مختلفة منها العمل في مجموعات عمل لتحقيق نفس الأهداف كل في جهته، أو/و الاشتراك مع جمعية متخصصة للعمل على محور معين أو فئة بالخصوص.

فأذكر مثلاً: تفعيل واحياء شبكة تقاطعات التي تكونت بين 19 جمعية سنة 2013 بحيث تستعد البعض منها الى امضاء اتفاقية فيما بينها لشراكة ميدانية، وأيضاً 11 من ال 13 جمعية انقسمت الى 3 مجموعات للعمل على محاور مختلفة بالاعتماد طبعاً على كل مكتسباتهم الجديدة ومقاربات تعتمد على النوع الاجتماعي. هذه المحاور هي المرأة القيادة ومشاركتها في الحياة العامة، مجتمع مدني فاعل مؤثر في المجالس المحلية والجهوية

والمؤسسات العمومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني هي شبه منعدمة. فبعض الجمعيات ترفض التعامل مع السلط المحلية وهذه الأخيرة لا تستجيب لمحاولات التواصل التي قامت بها بعض اخر من الجمعيات، وهي حسب رأينا، نقطة ضعف ولا يخدم مصالح المنطقة والمواطنين. لذلك رأينا انه من الواجب تلافيا لأنه من الصعب لجمعية أن تحقق أهدافها إذا كانت في قطيعة مع محيطها الذي تشكل السلط المحلية أحد أضلاعه ، لهذا تمّ التركيز في الدورات التدريبية على فنون التواصل بين الأشخاص والحوار البناء والافئاع .

في مرحلة ثانية، قامت هذه الجمعيات بتنفيذ مشاريع مجتمعية تتعلق بالمساهمة في صيانة المدارس الابتدائية لكننا اشترطنا على الجمعيات أن يقوموا بذلك بالشراكة والتنسيق مع السلط المحلية فتوجب طلب التراخيص القانونية اللازمة من ناحية، والتشاور مع المسؤولين، واقناع آخرين ... وهو ما مكن من بناء حوار بناء مع السلط المحلية أساسه التكامل بين الطرفين لا إلغاء

« كوثر » يرافق المنظمات المحلية والشباب ويجعلهما من أولويات تدخله

جعل مركز «كوثر» من تعزيز قدرات الشباب وهياكل المجتمع المدني مجالاً أساسياً من مجالات تدخله، بهدف مساعدتهم على الاضطلاع بدور مركزي في خطط التنمية البشرية الشاملة وإرساء مبادئ الحرية والحكم الرشيد والديمقراطية. وهو يواصل تعزيز قدرات الشباب ونشاط المجتمع المدني في مجالات متعددة استناداً إلى احتياجاتهم من ناحية، وإلى متطلبات المرحلة من ناحية أخرى.

وقد حرص المركز على الاستجابة إلى احتياجات فئات متنوعة من المنظمات الفاعلة ضمن هياكل المجتمع المدني على مستوى التدريب والتأهيل. فوضع برامج استهدفت الإدارة السلمية للصراعات وتشجيع الاستثمار النسائي وتعزيز الحقوق الاقتصادية للنساء العاملات...

مشروعاً عقلياً يهدف إلى تطوير نماذج عملية لحماية حقوق النساء العاملات في القطاع غير الرسمي وذلك عبر تعزيز قدرات ومرافقة 3 منظمات مدنية بالمغرب وتونس ومصر، وإنشاء فضاء للحوار والتنسيق وتبادل الخبرات بالإضافة إلى جمع تجارب ناجحة في مجال حماية حقوق النساء العاملات وتحسين ظروف عملهن، والتعريف بها. كما يستهدف المشروع رفع معرفة ووعي حوالي 200 من النساء العاملات في القطاع غير الرسمي (عاملات زراعية، حرف، تجارة...) بحقوقهن وبقانون العمل والضمان الاجتماعي والتثقيف المالي...

بعث مبادرات محلية لتعزيز المساواة بين النساء والرجال

وباعتباره عضواً مؤسساً لمؤسسة نساء الأورو متوسط FFEM رافق مركز «كوثر» في إطار مشروع مشترك مع المعهد الأوروبي للمتوسط IEMED سبع منظمات من الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس من العاملين في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين، من أجل بعث مبادرات محلية تشاركية لتعبئة الفاعلين المحليين في اتجاه تعزيز المساواة بين

أكدت حاجة هذه المنظمات إلى التأهيل وبناء القدرات في الوساطة وفض النزاعات بين مختلف المتدخلين المحليين (سلط محلية، مجتمع مدني، مؤسسات، أفراد...). واستجابة لذلك، اختار «كوثر» من ضمن 42 جمعية أهلية، 13 منظمة غير حكومية و168 من كادرها لتعزيز قدراتها في مجال المرافقة والإدارة السلمية للصراعات. تولت في مرحلة ثانية تمرير معارفها الجديدة إلى 97 جمعية شريكة لها من خلال تلقي تدريبات في إحدى الاختصاصات التالية: تقنيات التواصل بين الأفراد، مهارات القيادة وفتيات الخطابة واللقاء... بالشراكة مع منظمة المجتمع المفتوح OSF.

حماية حقوق النساء العاملات في القطاع غير الرسمي

تعاني النساء العاملات في القطاع غير الرسمي من قلة الوعي بالحقوق، وصعوبة النفاذ إليها، وعدم توفر الحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي... ويعد تحقيق المساواة بين الجنسين في عالم العمل وتجاوز الحواجز لتحويل المساواة إلى واقع لما فيه مصلحة الجميع، مسألة ملحة وذات أولوية. لذلك ينفذ المركز بالشراكة مع مؤسسة فورد FF

ويتبنى المركز آليات التشبيك وتبادل التجارب والخبرات لكوادر المجتمع المدني، على غرار جهوده لتعزيز قيادة المرأة ومشاركتها في تنمية المجتمع، في إطار مشروع مشترك مع الجمعية التنموية الأمريكية HANDS، الذي مكّن على امتداد 3 سنوات 11 شابة وشاباً من تونس مقابل 8 شابات وشابين من الولايات المتحدة الأمريكية من القيام برحلات دراسية. وكذلك تعزيز قدرات 171 من كوادر المنظمات الأهلية العاملة في مجال الاستثمار النسائي ضمن برنامج تدريبي متكامل حول «القيادة والاستثمار النسائي» بالشراكة مع الوكالة المتوسطة للاستثمار.

المرافقة والإدارة السلمية للصراعات

ولأن أشكال النزاع والصراع المجتمعي تتعدد بتعدد الأطر الاجتماعية والخصوصيات الثقافية التي تربط بين الجماعات البشرية، وأن أبرز النزاعات والصراعات عادة ما تقع في الأوساط المحلية، اهتم مركز «كوثر» بمسألة «المرافقة والإدارة السلمية للصراعات». وقد استند المركز إلى نتائج دراسة أنجزها حول «قدرات منظمات المجتمع المدني التونسي ما بعد الثورة ودورها في فض النزاعات والصراعات المجتمعية المحلية»



لقد عزز مركز «كوثر» خلال سنة 2015 تدخلاته في المنطقة العربية عبر انفتاحه على مجالات عمل جديدة وذات أولوية. حيث مثل الشباب ونشطاء المجتمع المدني مسألة جوهرية من ضمن اهتمامات المركز ، وذلك إيماناً منه بمتطلبات المرحلة الراهنة نتيجة مع تشهده بلدان المنطقة من تحولات وحراك، وما تستوجبه من تظافر الجهود من أجل إنجاح مسارات الانتقال الديمقراطي وإرساء مبادئ الحرية والديمقراطية والحكم الرشيد...

وسيواصل «كوثر» العمل على الشباب وقضاياها باعتباره مستقبل المجتمعات العربية والحامل لطموحاتها وتطلعاتها نحو الأفضل، وعلى مكونات المجتمع المدني باعتبارها حلقة وصل بين الحكومات والشعوب، ومكوناً فاعلاً يظطلع بدور أساسي في رفع درجة الوعي وتكريس الحقوق وترسيخ المبادئ الكونية •

من بلدان المتوسط بإشراف من مركز CI- DOB حول تمكين الشباب العربي في دول جنوب وشرق المتوسط «صحة». يتضمن المشروع مكونات متنوعة تهدف إلى فهم أفضل لواقع الشباب العربي.

وشهدت سنة 2015 الانطلاق في تنفيذ المشروع، وقطع أشواط مهمة في تنفيذ مكوناته على غرار التقدم في تنفيذ دراسة نوعية حول «اتجاهات وتمثلات الشباب في سياق التحولات السياسية والاقتصادية والديمقراطية»، ودراسة كمية مع ما يناهز العشرة آلاف شاباً وشاباً في خمسة بلدان عربية (تونس والمغرب ومصر ولبنان والجزائر). وهي دراسة تسمح بتجميع وتوفير رصيد هام من البيانات والمعطيات المتعلقة بواقع وأوضاع الشباب العربي. إضافة إلى التقدم في إنجاز سير حياتية وشريط توثيقي فصح المجال للشباب للتعبير عن رؤاهم وتمثلاتهم، ويعكس تنوع أوضاعهم ومساراتهم.

النساء والرجال. مكن المشروع في مرحلته الأولى الممتدة على سنة 2015 من رصد السياسات المتعلقة بالمساواة في الحقوق بين الرجال والنساء المتصلة أساساً بالمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية و المدنية والاجتماعية، وجمع الممارسات الناجحة في هذا المجال. ويستعد شركاء المشروع لمرحلته الثانية لتصميم برامج ومبادرات مبتكرة لسد الفجوات المستحصلة خلال المرحلة الأولى.

تمكين الشباب العربي

وعلاوة على تعزيزه لقدرات هياكل ومنظمات المجتمع المدني، يحرص «كوثر» على مواكبة وتحليل الديناميكية التي يعيشها الشباب العربي وتأثيراتها على تمثلاتهم ورؤاهم حول عديد القضايا والمسائل. وفي هذا الصدد، ينفذ «كوثر» مشروعاً إقليمياً بالشراكة مع 12 مركز بحث

«مختارات غزة»...

عندما تخترق المرأة الغزية حاجز المستحيل!

سند اسماعيل - فلسطين

«..لن يمحي ذلك اليوم من ذاكرتي، عندما دخل هو لمقابلة وفدنا في القصر الرئاسي برام الله: كانت المرة الأولى التي أرى فيها الرئيس الفلسطيني، محمود عباس شخصياً، حيث كنا في وفد يمثل وجهاء و«مخاتير» قطاع غزة، الذي جاء ضمن الحملة الشعبية للوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام الفلسطيني...» توقفت «المختارة» رضا حسونة، قبل أن تواصل بالقول: «سألنا عن صفتنا بالوفد فقلتُ له: نحن «مختارتان من غزة»... فقال لنا باستغراب شديد وهو يضحك: «أهنالك «مختارات» في غزة؟!». ابتسمتُ ساعتها وأنا و«المختارة» فاتن حرب، مؤكدين له ذلك بكل فخر واعتزاز، والدليل أننا أمامه! أبدى ساعتها سعادة بالغة بالأمر، وأطال الحديث معنا. بعد المقابلة، أبلغتنا أكثر من شخصية رسمية سرور الرئيس بمقابلتنا، مما شكل مصدر فخر وسعادة كبيرين لنا، بحكم أننا أوائل «المختارات» في تاريخ بلادنا!

اختراق «المصحات المجتمعية»

عندما نتحدث عن «المختارة»، فأنت تتحدث عن شخصية اعتبارية بالغة الأهمية، ليس في المجتمع المحلي الفلسطيني وحده، بل في المجتمعات المحلية لدول الشام بأكملها، وهي فلسطين وسوريا ولبنان والأردن، وتوازي بشكل أو بآخر، شخصية «العمدة» أو «الكبير»، في الأرياف بمصر، ولا يوجد أكثر دلالة على ذلك من أغنية «يا مختار المخاتير» للمغنية اللبنانية فيروز، التي تروي حكاية فتاة جاءت مستنعدة بالمختار لحل مشكلتها، حيث أن من بين أهم مهام «المختار» هو ممارسة «القضاء العشائري».

تقول «المختارة» فاتن حرب (40 عاماً): «في فلسطين، كانت ولا زالت لـ«المختار» مكانة عظيمة، منذ مئات السنين، حيث أنه يمتلك ختماً خاصاً به يحمل اسمه وصفته، ويتم ترشيحه لهذا المنصب بناء على مواصفات عديدة، نصت عليها الأعراف والتقاليد المتوارثة، من بينها أن يكون والده «مختاراً» أيضاً، حيث يتوارث هذا المنصب الذكور وحدهم، وأن يكون الأكبر سناً والأكثر حكمة وخبرة مع تمتعه بمظهر مهيب، كما يفضل أن يتمتع بالثراء أيضاً، حيث يتولى «المختار»

مجموعة من النساء هذا المنصب الذي ظل حكراً على الرجال لقرون طويلة، إلى أن تم تحطيم هذا الاحتكار عام 2011، بظهور أول «مختارة» فلسطينية في قطاع غزة، هي سمية الحنفي، تبعه ظهور مختارتين أخريين بعدها بفترة قصيرة، هما رضا حسونة وفاتن حرب، ليشكلن معاً «ثلاثياً نسوياً» متميزاً، وتحلّى كل واحدة منهن بشخصية قيادية مميزة، فـ «المختارة» فاتن، كانت معروفة بين أفراد عائلتها وجيرانها بأنها «حلاله المشاكل» وتحظى بينهم بمقدار كبير من الاحترام، وكذلك الأمر بالنسبة لـ«المختارة» رضا، فيما تميزت «المختارة» سمية عنهن بكونها واعظة دينية معروفة في منطقتها، منذ ستة عشر عاماً، اكتسبت من خلال الوعظ مكانة خاصة بين نساء منطقتها، جعلتها تطلع من خلالها على العديد من معاناة النساء عبر شكاواهن لها.

البدايات والمعوقات الجمة

تجمع المختارات الثلاث نقاط تشابه عديدة، فهن من ذوات الشخصيات القيادية، وينتمين لأسر بسيطة، كما أنهن مررن جميعاً بتجارب اجتماعية صعبة، كالزواج المبكر، الذي يعملن على محاربة ظاهرتيه حالياً، إضافة إلى بقية الظواهر الاجتماعية السلبية الأخرى، من

حل المشاكل والنزاعات الخاصة بقريته أو عائلته أو قبيلته، ولا يستطيع أحد تحدي أحكامه وقراراته والنيل من هيبته، وتحظى قراراته بالاحترام حتى من قبل السلطات الرسمية».

كما توضح «المختارة» رضا (60 عاماً) أهمية «القضاء العشائري» بالنسبة للمجتمع الفلسطيني المحلي، فتقول: «إن الميزة الأساسية في «القضاء العشائري» أن إجراءاته ونتائجه أسرع بكثير من المحاكم الرسمية، فقد يحتاج المختار مثلاً، إلى جلسات محدودة، لا تستغرق أكثر من أسابيع، كي يقوم بإصدار حكمه، بعد الاستماع لمختلف الأطراف، في حين قد تستغرق المسألة شهوراً طويلة بل وربما سنوات من أجل الوصول إلى تسوية ما، مع كل ما تحتاجه هذه المسألة من تكاليف باهظة لتوكيل المحامين ومتابعة الإجراءات القضائية، قد تزيد بحسب المدة، فضلاً عن عدم تطوير المنظومة الفلسطينية القانونية منذ سنوات بفعل الانقسام، مما يدفع العديد من أفراد إلى اللجوء لـ«القضاء العشائري».

إلا أن المجتمع الفلسطيني يجد نفسه الآن أمام ظاهرة تحدث للمرة الأولى في تاريخه، وهي تولي



قولها»، و«المرأة لو طلعت للمريخ بتضلها للنفخ والطبخ»، رغم أن المرأة الفلسطينية متفردة بنضالها وصمودها المشهود بهما، فضلاً عن العوائق الاجتماعية، كسخرية «المخاتير» من الذكور منا في بداية مشوارنا ورفضهم لوجودنا، مطلقين تعليقات على غرار: «ما ضل غير النسوان بها البلد تيجي تحل مشاكلنا!» قبل أن نثبت للجميع كفاءتنا. بل إن العديد من «المخاتير» استعانوا بنا لاحقاً لحل العديد من المشاكل المستعصية التي عجزوا عن حلها!! وكان هذا اعترافاً ضمناً كبيراً بنجاحنا الكبير». ومن ثم تكمل «المختارة» رضا: «هنالك الكثير من المشاكل الأسرية التي تضيق فيها حقوق النساء بسبب عدم قدرتها عن المجاهرة برأيها أمام عائلتها، وسأضرب لك مثلاً من واقع عملي: ذهبتُ لحل مشكلة عائلية، فأصر والد الزوجة على الطلاق، لتجذبي ابنته خفية جذبة فهمتُ منها أنها لها رأياً مخالفاً، فطلبتُ من الأب الاختلاء بها وحدنا، لتؤكد لي ساعتها لا تريد الطلاق من زوجها، وأن أساس المشكلة هو عناد أهلها ومصادرة والدها لحقها في

ظل واقع اقتصادي أدى إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية، وبالتالي ازدياد المشاكل النفسية والأسرية. لقد تضررت الأسرة الفلسطينية بشكل كبير من هذه الظروف، وبخاصة النساء والأطفال الذين يعدون «الحلقة الأضعف»، والأكثر تضرراً. هنالك أدوار لا يستطيع «المخاتير» من الرجال القيام بها، مهما كانت قدرتهم على حل المشاكل، ومن هنا اكتسبنا تفردنا وتميزنا».

لم تكن الطريق أمامهن بالطبع «مفروشة بالورود»، إذ أن العديد من الأطراف في المجتمع المحلي في البداية، رفضت صفتهم ك«مختارات» من الإناث، كالأقرباء والمعارف والسلطات المحلية و«المخاتير» من الذكور الذين تابعوا ظهورهن بسخرية واضحة، مثلما تقول «المختارة» رضا: «لقد كانت مسألة إثبات وجودنا على الأرض ونجاحنا بالنسبة لكثير من الناس «مستحيلة تماماً»، إذ هنالك العديد من الأمثال الشعبية التي تنقص من شأن المرأة للأسف، مثل «شاور المرأة وخالف

خلال دورهن ك«مختارت» لهن مكانتهن الكبيرة الآن في المجتمع. في حديثها عن بداية مشوارهن، تقول «المختارة» فاتن: «بدأت المسألة من خلال المجتمع المدني، حيثُ قام المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات بعقد ورشات ودورات طويلة الأمد على مدى سنوات طويلة، لمائة امرأة قيادية، من مختلف محافظات قطاع غزة، بهدف تدريبهن على الوساطة وحل النزاعات والإصلاح الاجتماعي، اشتملت على دورات معمقة في الموارد والقوانين الخاصة بالأسرة وحقوق المرأة على وجه الخصوص. بعدها قررتُ أنا وزميلتي، سمية ورضا، أن نخوض مجال «المختارة»، لنصبح أول «مختارات» على مستوى بلادنا، ولأول مرة في التاريخ الفلسطيني..».

ومن ثم تكمل فاتن قائلة: «لقد نبع قرارنا من الرغبة بأن يكون لنا، كنساء فلسطينيات في غزة، دور محوري في الإصلاح المجتمعي والنهوض به، في ظل الحصار وتتابع الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة، وما نتج عنه



نتلقى عن عملنا في «المخترة» أي مبلغ كان، واعتمدنا على إمكانياتنا الذاتية المحدودة، إلا أننا أثبتنا للجميع أننا كنا بالفعل على قدر المسؤولية، بل وحققنا في العديد من القضايا المحلية المستعصية إنجازات لم يستطع زملاؤنا من «المختارين» الذكور حلها، مما زاد في القبول المجتمعي والرسمي لنا، ويكفي أن تتأمل كيف تحيي الناس أي واحدة منا عند مرورها في مكان ما ببشاشة وحبور قائلين: «سلامات يا مختارة!» «منورانا يا مختارة»، كدليل على مدى قبولهم ومحبتهم لنا».

ومن ثم تواصل بالقول: « هذه النجاحات تدفعنا للاستمرار في مشوارنا الصعب والفريد من نوعه بكل المقاييس، والذي سعينا من خلاله إلى النهوض بالمجتمع الفلسطيني، من خلال الحفاظ على تماسكه الأسري. لا تستطيع أن تنهض مجتمع ما، طالما أن الأسرة فيه مهددة. وما يزيدنا فخراً واعتزازاً أن لقب «مختارة» الذي حظيت به كل واحدة منا لم نأخذه من أية مؤسسة حكومية أو جهات رسمية أو غير رسمية، بل حزنه من خلال ثقة الناس بنا ومحبتهم لنا، أملين أن تشجع تجربتنا المزيد من النساء الرياديات في مجتمعنا، من ذوات الكفاءة والقدرة، كي يلتحقن بنا لنواصل تطوير التجربة، وتحقيق المزيد من النجاحات» ●

مسألة ليست سهلة أبداً: إنها تتطلب خبرة وحكمة عاليين في فهم الواقع المجتمعي، مع قدرة عالية على فهم المعضلات، وشخصية قوية قادرة على مواجهة «الطرف الظالم» بقوة، وإني لشديدة الفخر بأننا استطعنا كـ«مختارات» استعادة الكثير من الحقوق المهضومة لنساء مثلنا، لم يجدن في كثير من الأحيان من ينصفهن».

من خلال نشاطهن على مستوى محافظات قطاع غزة الخمس، استطاعت «المختارات» الثلاث إثبات وجودهن على الأرض بقوة، وتقبلتهن مختلف الجهات، بما فيها السلطات المحلية. تكمل «المختارة» سمية: «أصبحت السلطات المحلية، كالشرطة مثلاً، تلجأ لنا لحل العديد من المعضلات التي يدركون جيداً أن حلها عبر القضاء الرسمي سيكون طويل المدى أو عقيماً. كما استعانت بنا فئات مجتمعية كانت مهمشة بشكل كبير، مثل السجينات اللواتي كن محرومات من العديد من حقوقهن كرؤية أطفالهن، فكن يطلبن تدخلنا».

بعد سنوات من تجربة عمل النساء في هذا المنصب الاعتباري شديد الأهمية، حظيت خلالها «المختارات» بنصيب كبير من الاهتمام الإعلامي بهذه التجربة الواعدة وغير المسبوقة في تاريخ الشعب الفلسطيني، لتتوج بالاعتراف الضمني لمؤسسة الرئاسة الفلسطينية بأهمية الأدوار التي قامت بها هؤلاء النسوة الرائدات في مجالهن، حيث تم اختيارهن عام 2015، ضمن وفد الشخصيات الاعتبارية الهامة، من وجهاء و«مختارين»، ضمن الحملة الشعبية لتحقيق الوحدة وإنهاء الانقسام الفلسطيني، وليصبح للمرأة الفلسطينية تمثيل قوي وعالي التأثير في هذا المجال الذي ظل حكرًا على الرجال لقرون طويلة.

تقول «المختارة» فاتن: « برغم كل العراقيل والصعوبات وقلة الإمكانيات، خاصة وأننا لا

تقرير مصيرها كزوجة وأم. لو كان المسؤول عن المشكلة رجلاً، هل كانت تستطيع أن تتصرف هذه المرأة بذات الطريقة، في ظل مجتمع محافظ جداً كمجتمعنا الفلسطيني في غزة؟ بالطبع لا. وقس على ذلك المئات من المشاكل التي قمنا بحلها، والتي كانت المرأة فيها بحاجة إلى «قاضي» يفهمها ويستوعب معاناتها، وهو ما لن يستطيع فعله أي «مختار» من الرجال».

نجاح كبير لـ «أدوار ريادية»

كانت الخطوة التي قامت بها «المختارات» الثلاث» شديدة الأهمية، إذ أنهن يلعبن الآن دوراً هاماً، لا يمكن لأي طرف آخر القيام به، إذ زادت المشاكل الأسرية بنسبة ضخمة، فبحسب المجلس الأعلى للقضاء الشرعي في قطاع غزة، كانت نسبة الطلاق عام 2014 هي الأعلى على الإطلاق مقارنة بالسنوات الخمس التي سبقتها، وهو ذات العام الذي شهد العدوان الإسرائيلي الثالث على قطاع غزة، والذي راح ضحيته أحد عشر ألفاً ما بين شهيد وجريح، لتستمر في تصاعدها بالعام التالي بفعل تفاهم الظروف المعيشية الصعبة، وهي ظواهر أدت مجتمعة إلى تكاثر أعداد النساء من المطلقات والأرامل في غزة، اللواتي يسعين إلى نيل حقوقهن المشروعة، وهو أمر شديد الصعوبة، من خلال المحاكم والقضاء الرسمي، كما أسلفنا الذكر، بسبب التكاليف التي قد لا تتوفر مع معظمهن.

وتتحدث «المختارة» سمية الحنفي (50 عاماً) لتوضح هذه النقطة بالذات، فتقول: « من خلال كوني واعظة في العديد من المساجد، جنوب قطاع غزة، كنتُ على اطلاع كبير على مشاكل النساء، وشهدتُ كيف أنها كانت تتفاقم بشكل متسارع، وسط غياب الحلول، مما استلزم دخولي أنا وزميلاتي هذا المعتزك الصعب. أن تكون امرأة قيادية ما «مختارة»



especially processing of agricultural products, since only 2% of these products are processed in West African countries, including Senegal.

In the light of the foregoing and based on the specifics of the situation in a number of rural areas in Senegal and its challenges, the summary of the mission of survey carried out on the ground and the dialogue with the many parties concerned, especially the Senegalese civil society, "CAWTAR" has initiated two income-generating projects for women in four rural areas of Senegal.

They consist in the establishment of a unit to process local agricultural products and their packaging and marketing (cereals, vegetables and fruit, peanut dough, etc.), and a poultry farm for the production of eggs and poultry and their marketing.

Women who benefit from both projects (about 200 rural women directly in a first stage and this number could double in later stages) work and produce in the projects after receiving a technical formation on production, packaging and marketing methods, as well as training in other areas that contribute to the success and sustainability of projects such as: gender and rights, financial education, gender-based violence...

Project goals

"CAWTAR" seeks to ensure that its approach be integrated, so as to build the capacity of female beneficiaries, not only in the technical field in which they will operate, but also in the building their capacity and providing them with the ability that helps them continue and take initiatives even after the end of the project. It is also keen to develop the capacities of partners responsible for implementation in the field of gender, rights, financial education and good and transparent governance.

"CAWTAR" has found support and assistance from both the Islamic Development Bank and the Arab Bank for Economic Development in Africa which were convinced of its approach and valued its experience and the skill of its executives and contributed, through funding, to the launch of the two income-generating projects for women in Senegal during the

years 2016 and 2017. Their practical goals are summed up in what follows:

- Improving the level of knowledge of women about their rights and opportunities for their economic and community participation
- Valuing local agricultural products and the ability to locally process them by women
- Facilitating the economic participation of women in the region through the creation of income-generating activities
- Creating and equipping a processing unit of agricultural products and another for the production of poultry and eggs in four rural areas operated and run by women involved in the project
- Building rural women's capacity in the techniques of processing agricultural products, production of poultry and eggs, packaging and marketing.
- Gaining local support for projects and establishing a supportive official and community environment.

Through an inclusive and participatory approach, the projects seek to create a model for the economic empowerment of rural women based on the human rights approach, and the establishment of efficient teamwork formats within a framework that ensures the preservation of the environment and secures the sustainability of the project. Emphasis is also placed on the real participation of women not only in implementation but also in the selection, management in decision-making and monitoring.

The approved methodology includes strengthening the administrative capacity, financial management and production techniques and compliance with national standards in this area, and developing the capacities of governance, transparency and efficiency of field partners.

Factors that help ensure the success of the two projects include winning the support of local communities and their support, as well as the involvement of the local cells of the two associations responsible for implementation and field monitoring ●



“CAWTAR” and its strategic partners have concluded to the rightness of this approach, which contributed to the success of its initiatives in a number of Arab countries. It was, therefore, asked to capitalize on its successful expertise and experience for the benefit of women in some African countries and it has been agreed that its first intervention would be in Senegal and its second in Côte d’Ivoire.

Reasons for choice

With a size of population estimated at 14.6 million, demographic growth rate is still high in Senegal, reaching 2.8%, according to the 2011 report of the Population Reference Bureau (3% during the period 2000-2014: World Bank database). The poverty rate is high; it is estimated at 46.7% of the total population according to the national poverty line, while 45.1% of the population suffer of extreme poverty (Human Development Report 2014) and some sources state that 60% of the population are living on USD 2 a day. As for the annual per capita income it is no more than USD 2174 compared with the purchasing power, (UNDP).

Senegal ranks 163th in the world according to the Human Development Index, which is equal to 0.485 in 2013 (Human Development Report 2014). It is part of the group of countries with low human development. According to the same source, the gender gap is 0.537, with Senegal ranking 119th globally, the maternal mortality rate rises to a high level of 370 deaths per 100 thousand live births, and the proportion of female with secondary education at least is 7.2% while about 60% of women are illiterate.

In low-income countries, such as Senegal, where agriculture accounts for 32% of GDP and 70% of the poor population live in rural areas, women represent an important agricultural operational strength, whether active, productive or unemployed because of many factors. They heavily intervene in the

production of agricultural crops and thus provide an important part of the food needs.

However, rural women in Senegal are facing many challenges such as the difficulty of their ownership of the land, the difficulty to take advantage of the financial market services needed for microfinance, unfair distribution of wealth, shrinking opportunities to participate and express their opinions, discrimination based on gender, high illiteracy rates, and the high percentage of households headed by a woman, estimated at 30 percent in countries of West Africa.

All of this limits their participation in the development action in its local framework and undermines a great energy that could significantly contribute to human development at the local and national levels.

Among the implications of this situation is that it increases the rates of poverty among women, and reduces the chances for rural women and members of their family to benefit of educational, health and social services even if they were available.

However many positive opportunities and elements leading to the advancement of women are available in Senegal and they can contribute to change the situation, at least partially, like the establishment of the Parity and Gender Equality Department and the adoption of a national strategy in the field since 2005, which reflects a clear political will for the advancement of women and to remove all forms of injustice and discrimination affecting them.

Senegal also has a fabric of civil society organizations interested in women’s issues and their economic and community empowerment. Add to this, the creation of multiple “economic interest groups and mutual societies, which focus mainly on activities matching the peculiarities of local communities,

The start from Senegal:

«CAWTAR» center makes its experience available to African women

Ahmed ABDENNADHER-Tunisia

The vision of the Center of Arab Women for Training and Research “CAWTAR” is based on the correlation between the different components of the cognitive, political, economic and community empowerment for women that make the acquisition of skills and participation in the production sphere and the ability to access the elements of income and financial independence essential elements to help them improve their family and community status and exercise their rights in participation, providing opinion and decision-making.

“CAWTAR” women’s economic and social empowerment projects seek to adopt an integrated approach that combines human rights topics and the principles of citizenship and gender, in order to raise women’s awareness of their rights and the best methods and formulas for enjoying and exercising them, in addition to providing opportunities for their economic participation and improving their income and living conditions.

Based on these principles and convictions, the center has strengthened the intellectual, research and training dimensions by a complementary and supportive practical dimension consisting in the creation of income-generating projects for the benefit of women, particularly rural and marginalized women in a number of Arab countries such as Sudan, Mauritania, Yemen, Tunisia and Palestine, within the framework of a tripartite partnership between the center and financially and technically supportive sides and other local from the civil society that undertake field implementation, through guidance and support from “CAWTAR”.

Such approach is justified by the fact that women in many parts of the world are still suffering from many forms of discrimination and inequality, reduced opportunities for them and limited community participation resulting from many factors, most notably unstable situation, economic crises and unsupportive legislative systems that sometimes uphold exclusion, discrimination, marginalization, and poor cognitive abilities and skills of women and other factors.

These factors have led to the higher feminization of poverty, higher unemployment rates among women, low purchasing power of rural women and their families, in particular, the concentration of women in the informal and marginal sector, their inability to access available funding mechanisms, the low rate of their participation in social and professional structures and the lack of their access to resources and services.



Poverty, economic insecurity, the modest levels of education and widespread illiteracy have prevented a large class of women from exercising their fundamental rights in decision, choosing and participation within the private sphere, the family, or any public space, i.e. the local and national community.

As highlighted in the review reports of work programs of international conferences related to population and development (International Conference on Population and Development in Cairo and the Women Summit in Beijing...) and the Millennium Development Goals, economic growth, sustainable human development and reduction of poverty levels cannot be achieved in the light of discrimination, exclusion and inequality between the sexes and between groups.

Therefore, it has been established with no doubt that gender equality in all its social, political and economic manifestations, as well as the active participation of women is one of the most important challenges of development in every place and in developing communities in particular.

The Economic empowerment of women does not only contribute to the reduction of gender-based disparities but also builds the capacities of women, strengthen their self-confidence and enhance the opportunities for participation and decision-making for them.

It would also reduce poverty and stimulate growth directly through increasing women’s participation in the labor force, productivity and income, and also indirectly through the ensuing positive impact on the welfare of children. The conducted studies showed that women’s participation in the economic cycle contributes to the development of national growth rates by about 40%.

Gender Economic Research and Policy Analyses

Gender inequalities are deeply entrenched in Arab societies. In spite of significant progress since the 1970s, the Arab region lags behind others, in terms of access to income and voice. Women account for only 6 percent of seats in Arab parliaments and an equally low percentage of business ownership and management. Indicators of education show that female illiteracy across the Arab region remains very high. In terms of health indicators, the ranking of Arab women is below average when considering both the per capita income of Arab countries and public expenditure on health.

This pervasive gender bias in the MENA region continues to be one of its biggest obstacles to successful development. It needs to be analyzed, explained and attended to. We must understand the conditions of women in our region, the cultural factors that relegate women to the home and to non paid household and reproductive roles. They include restrictions on the mobility of women and the gender division of labor according to which limited types of jobs only are considered suitable for women. On the economic front, retrenchment of the state increases the cost of living, which force women into the informal labor market under very poor conditions to maintain the household income stable.

Developing Gender Sensitive Policies

A problem that is particular to the Middle East and North Africa region is the limited attention paid to how economic liberalization and reform affects women and gender relations. In the limited cases where researchers have focused on these issues, considerable gaps remain on many of the aspects. In many countries of the Arab region, legislature and policy making are implicitly assumed to be gender neutral. But gender inequalities are the product of socially constructed understandings of women's roles and rights that are reflected through institutions and through policy interventions.

A further problem is the difficulty of access to what data exists from official sources. It is therefore important to support research whereby gender-specific data can be collected. Research questions must make specific references to women to ensure the research addresses their particular circumstances; and both quantitative and qualitative data must be collected to help identify specific gender issues to inform overall policy making.

In developing and analyzing policy options, research output is more likely to be attended to if clear and phrased in non-technical language that is accessible to decision-makers. Assessing the quality of and evaluating research outcome must of practical necessity be built into research methodology and requires close cooperation between the actors likely to be impacted by policy recommendations.

What is GERPA

GERPA is a network for Gender research competitions. It is situated within the broader governance structure of the Sustainable Advance of Gender Equality in MENA Initiative (SAGE-MENA). The overall structure

has two components, namely GERPA, based in Cairo, and the centre of Arab women for training and research CAWTAR, based in Tunis,

The Gerpa mission

Mainstreaming gender issues into high-level research and policy analysis undertaken by a variety of researchers and think tanks is thus a core concern for the Gender Economic Research and Policy Analysis initiative – GERPA. The challenge is to bridge the gap between research and action.

Gender mainstreaming is the approach adopted by GERPA to integrate women's and men's needs and experiences into the design and implementation of policies and programs so that women and men benefit equally, and inequality is not perpetuated. Gender sensitive research is a crucial step toward mainstreaming women's economic participation and economic rights in the MENA region into public policies.

The GERPA vision is to build on well established scholars, policy making economic research institutions, think-tanks and university departments by provide incentives and mechanisms to make gender sensitive research a routine part of the policy discourse over time.

More specifically, the GERPA objective is to support gender research within previous and so-called 'gender neutral' economic research agendas and research related activities. It will provide incentives and funding to incorporate the gender dimension within a select number of high profile policy research activities as well as to initiate new gender economic research of high priority. Research will include more than one country in the MENA region, except in some cases where the research is of a pilot nature.

GERPA is managed by a Research Director who reports to a Steering Committee (SC). The SC is made up of seven highly reputable scholars and chaired by Dr. Ismail Sirageldin, Director of the Bibliotheca Alexandria. The Research Director, Dr. Heba Handoussa, Formerly Managing director of The Economic Research Forum, Chairs an Advisory Committee (AC) of up to ten members that provides technical advice to GERPA.

The GERPA Initiative is supported by the development Grant Facility of the World Bank, and is seeking additional support from the corporate and Donor Communities ●

Edited by the Center of Arab Women for Training and Research



Dr. Soukeina Bouraoui
Executive Director

Despite revolutions, wars and conflicts and the instability that prevailed in recent years in the Arab region, where joint Arab action has become difficult and even impossible with the collapse of many of the constants and the change in many concepts, the Center of Arab Women for Training and Research "CAWTAR" has continued to implement its strategic plan which expires at the end of 2016.

It has equally reached many successes in the field of empowerment of women and youth, promotion of cognitive abilities of the two groups and development of their skills in a number of Arab countries, either in terms of the culture of human rights, citizenship, equality and non-discrimination or in the areas of economic and political empowerment as well as strengthening the capacity of civil society and the valuation of its roles...

The experience gained by the Center through the accumulation of experiences on the one hand and the multiplicity of partners and programs on the other hand are factors that have prompted its success in achieving the objectives contained in the strategic plan within the framework of a clear vision and accurately defined directions.

Despite the importance of the activities and programs carried out by "CAWTAR", it has developed an integrated approach that goes beyond mere implementation to ensure the sustainability of some projects and continuity until a real and tangible change is made on the level of capabilities and skills of female and male beneficiaries of projects and programs and ensure that the latter impact on their attitudes and standard of living and especially their awareness of their rights and claiming and exercising them.

The center has not stopped monitoring and supporting projects and their impact, even after their completion, timely, administratively and financially. It has rather contributed to ensure the sustainability of women's economic empowerment projects through income-generating projects, the integration of research and education programs and the opening of new horizons and dimensions that were not covered in the previous project.

Within the first strategic pillar of the Action Plan on "Strengthening the social, economic and political empowerment of women", the center has produced a synthesis publication of the Gender Economic Research and policy Analysis (GERPA) on economic empowerment.

It has followed it with a complementary work based on the results of researches and focusing on entrepreneurship which led in turn to income-generating projects for the benefit of rural women and those with vulnerable conditions in a number of Arab countries. All of them have led to the conception and implementation of a training project on "financial education" for women and youth and civil society.

In the same context, the center has implemented, in partnership with the International Research and Training Institute for the Advancement of Women, INSTRAW, a project on "Strengthening leadership skills of women and the ability to participate in decision-making and political participation" in three Arab countries. The studies conducted in the framework of the project showed that

vulnerable economic conditions of women are obstacles to their participation in politics, which has inspired the design and implementation of a project that enhances the capabilities and roles of the civil society given its educational and guidance role. This has, in turn, led to exploring the true scale of the gender-based violence and the center's steering of several projects and activities in this area at both national and regional levels, the most prominent of which was the development of a regional strategy on gender-based violence.

In the second pillar of the strategy which pertained to "strengthening the role of women in achieving environmental sustainability and their role in the management of water resources", the center launched the Arab Mediterranean project on "Strengthening the role of women in the preservation of water resources" and developing gender indicators to feed the global system of information on water and agriculture AQUASTAT of the UN Food and Agriculture Organization and the "gender and water resources management" project, in partnership with the regional office of the United Nations Development Program.

Within the third strategic pillar on "creating an institutional and political climate supportive of gender", the center allocated a space of its programs and activities for the rehabilitation of members of the civil society and strengthening the capacity and skills of its actors, especially after studies and research confirmed their role in modifying a lot of attitudes and trends, and in accompanying vulnerable social groups and supporting them in order to develop their capabilities and use public services smoothly.

Therefore, "CAWTAR" has supported associations to be able to engage in constructive dialogue, deal with difficult situations and adopt rights and gender approaches. It has adopted networking and partnership as a form of coordination and integration between field actors and to value the technical and material qualifications and the exchange of successful experiences and expertise.

It is in this context that came the "WRACATI" project to develop the knowledge of women and the civil society, in particular about the legal and procedural texts relating to the status and rights of women, children and the family.

This was the starting point for a greater and more comprehensive research and documentation work that consisted in the implementation of a massive program on "Arab Women and legislation" the most important outputs of which was the fifth Arab Women Development Report. That report was launched at the beginning of 2015 under the patronage of His Highness Prince Talal bin Abdul Aziz and covered 20 Arab countries.

There is also the report on Women in Public Life: Gender, Law and Policy in the Middle East and North Africa" which was prepared in partnership with the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD).

In order to impart a practical and specific aspect on the project, the Center has prepared country legal system profiles to develop Arab legislation on women's rights and empowerment and a flyer for each Arab country covered by the project.

New Action Plan 2017-2021

The center will not stop at this point; it will also work on building partnership with most of the Arab countries for the sake of monitoring, follow-up and adjustment. It will use in this endeavor its information and documentation system "CAWTAR Clearing House on Gender".

With its experience and regional and global position, "CAWTAR" is getting ready to develop its new strategy for the period 2017-2021 during which it will build on its success and lessons learned from its previous course whether positive or negative.

It plans, among others, to establish a "center of excellence for financial education," which will be a mechanism contributing to the materialization of recommendations of a number of relevant researches in providing adequate information and skill for women and youth who are preparing to launch private projects, as well as to civil society associations to help them evolve institutionally and individually.

This center will be a new stream and another brick added to the supportive mechanisms on which "CAWTAR" relies in its work and that include: the CAWTAR Clearing House on Gender, CAWTAR Journalist Training and CAWTAR networks on gender and empowerment ●

كوثريات عدد 59 - مارس/آذار - 2015
نشرية تصدر عن مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث كوثر

Edited by the Center of Arab Women for Training and Research
Cawtaryat 59 - 2015

- المديرة التنفيذية لكوثر : د. سكينه بوراوي
- مديرة التحرير : اعتدال المجبري
- رئيسة التحرير : نجية الحمروني
- فريق التحرير : لبنى النجار
أحمد عبد الناظر - تونس
مريم الجري - تونس
سيد اسماعيل - فلسطين

الأراء الواردة في المقالات المفضاة تعبر عن الرأي الشخصي للكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز كوثر

Signed articles do not necessarily reflect the view of cawtar

CAWTARYAT
7 Impasse N° 1 Rue 8840 Centre Urbain Nord
BP 105 Cité Al khadhra 1003 - TUNIS
Tél : (216 71) 790 511 - Fax : (216 71) 780 002
cawtar@cawtar.org
www.cawtar.org

<https://www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch>
<https://www.youtube.com/channel/UCivSHG0eUfcb7yamv5pD3yw>
https://twitter.com/CAWTAR_NGO